مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التضخم في الاقتصاد السوري خلال المدة (2001 - 2010)
اسم الكاتب: د. عفيف صندوق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4372
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (5) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (5) 2012

التضخم في الاقتصاد السوري خلال المدة (2001 – 2010)

الدكتور عفيف صندوق*

(تاريخ الإيداع 20 / 6 / 2012. قُبِل للنشر في 27 / 12 / 2012)

□ ملخّص □

التضخم مرض اقتصادي يعيق النمو، ويبدد جهود التنمية الاقتصادية. على الرغم من السياسات الاقتصادية التي سارت عليها الحكومات السورية المتعاقبة، والتي من خلالها استطاعت إلى حد كبير أن تحقق استقراراً نسبياً مقبولاً في المستوى العام للأسعار، وسعر الصرف؛ فإنه يمكننا أن نلحظ عوامل عدة تضغط على ارتفاع الأسعار خلال مدة الدراسة.

ويمكن للاقتصاد السوري التخفيف من ضغوط عوامل ارتفاع الأسعار من خلال متابعة تطبيق حزمة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الإصلاح

*مدرس– قسم المصارف والتأمين– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (5) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (5) 2012

Inflation in Syrian Economy During 2001-2010

Dr. Afeef Sundouq*

(Received 20 / 6 / 2012. Accepted 27 / 12 / 2012)

□ ABSTRACT □

Inflation is an economic illness which restrains development and wastes economic development efforts. In spite of the economic policies used by consecutive Syrian governments which were able to achieve relatively acceptable constancy of general level of prices and exchange rates, we can *notice* some factors which exert pressure on prices increasing during the period of this study. In fact, Syrian economy can reduce the pressing factors of price rise by resuming the application of an integrated package of economic reform.

Keywords: Inflation, reform.

* **Assistant Professor, Department Banking and Insurance, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.**

مقدمة:

التضخم مشكلة اقتصادية خطيرة تَنْخُرُ بنيان الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى آثار سلبية خطيرة، كما تُحْدِث اختلالات تعيق النمو، وتبدد جهود التنمية.

لقد اشتد أثر ظاهرة التضخم بعد الحرب العالمية الثانية، فغدت لصيقة بالاقتصادات المعاصرة، وازدادت حدتها في سبعينات وثمانينات القرن الماضي.

ويعد ظاهرة التضخم من المشكلات الاقتصادية الأساسية قديماً وحديثاً، إذ اختلف فيها العلماء، وتزاحمت على أعتباتها النظريات التي هدفت إلى استخدام السياسات، والإجراءات لمعالجتها. ولا غرابة في ذلك إذ إن المجتمعات المتقدمة والمتخلفة جميعها عانت منها، ما جعلها ظاهرة عالمية، فأصيبت دول العالم جميعها بأنواع مختلفة من التضخم، وبنسب متباينة. وتعود إلى أسباب عدة، إذ ارتبطت تارة بالإفراط في العرض النقدي، وتارةً أخرى بزيادة الدخول وفائض الطلب، وأحياناً بارتفاع في التكاليف. وبناءً عليه فقد كان هذا الموضوع ومازال من أهم أبحاث الدراسات الاقتصادية.

لقد أربكت شكل هذه الظاهرة أي التضخم الركودي، أو الركود التضخمي "Stagflation" المفكرين والمسؤولين عن الشأن الاقتصادي، إذ غدت أعقد من شكلها الأول عندما جمعت بين التضخم والكساد، لأنها جمعت بين الضِّدَّين، فكان الاقتصاديون قبل ظاهرة "التضخم الركودي" يعالجون ارتفاع الأسعار، فتزداد البطالة، ويظهر الكساد، ولدى معالجتهم مشكلة الكساد تزداد الأسعار ارتفاعاً.

إن الدراسة المتأنية للاقتصاد السوري تظهر استخداماً فعالاً للسياسات الاقتصادية الذي أدّى لكبح الارتفاع الحاد للمستوى العام للأسعار، ولا أدل على ذلك من استقرار سعر الصرف عقوداً من الزمن، إلا أن الاقتصاد السوري – كغيره من الاقتصادات النامية الأخرى– لايزال يعاني من إنتاجية منخفضة، وضعف في الدخل، والأوعية الادخارية، والقيمة المضافة، ومن هيكل اقتصادي مشوه وسيئ التنظيم. كما يفتقد إلى نظام مالي، ونقدي، وصيرفي متطور ومنظم، إذ نلاحظ زيادة العملة في التداول، ويقل فيه الاستثمار، والتسليف الصناعي والزراعي لحساب الاستثمار والتسليف التبادلي التجاري. وقد أدمن هذا الاقتصاد على تمويل عجز الموازنة العامة بالعجز، ودون استخدام التمويل بأذون الخزينة وسنداتها إلا بشكل جزئي ومحدود في الآونة الأخيرة.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في أهمية متابعة الإصلاحات الاقتصادية للمحافظة على استقرار الأسعار. ويهدف البحث إلى التأكيد على حزمة الإجراءات الضرورية التي تتطلبها مواجهة التضخم في الاقتصاد السوري.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد السوري كغيره من الاقتصادات من مشكلة التضخم، ما يتطلب استمرار التدخل الحكومي لمنع تفاقم التضخم. وفي الواقع يمكن للاقتصاد السوري التخفيف من حدة التضخم من خلال تطبيق حزمة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية.

فرضيات البحث:

هناك علاقة طردية موجبة، وذات دلالة إحصائية بين نمو العرض النقديمتغيراً مستقلاً، وارتفاع معدلات التضخم متغيراً تابعاً في الاقتصاد السوري خلال مدة الدراسة.

ويعد الإصلاح الاقتصادي باستخدام تدابير متكاملة مُخَفِّضاً لِحِدّة التضخم، وحافزاً على نمو الاقتصاد السوري.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك باستخدام ما أمكن من المصادر، كما حاول تعميق التحليل باستخدام المنهج الاقتصادي الكمي القياسي.

أولاً: تعريف التضخم

تطرق الاقتصاديون إلى دراسة ظاهرة التضخم، وهدفوا إلى الوصول إلى مكنونات هذه الظاهرة بمضمونها، وأبعادها، وتعريفها.

إن مراجعة مصطلح التضخم تظهر عدم وجود اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف جامع مانع لهذه الظاهرة المعقدة؛ لكن يمكننا أن نلاحظ في معظم الأدبيات الاقتصادية وجود اتجاهين لتعريف التضخم:

الاتجاه الأول: وعُرّف التضخم بموجبه بناءً على أسبابه، ومن هذه التعريفات:

–هو الزيادة في عرض النقود والتي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار[1].

–أو هو الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع، والخدمات[2].

–وقد عُرّف أيضاً بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين عرض السلع والخدمات في السوق من جهة، وحجم الدخول المتاحة للإنفاق من جهة ثانية[3].

الاتجاه الثاني، فيُعَرِّف التضخمَ بناءً على مظاهره وآثاره، ومنها:

–فيكون التضخم: هو الحركة المستمرة لارتفاع المستوى العام للأسعار، سواء أكان سبب هذا الارتفاع زيادة العرض النقدي، أم زيادة التيار النقدي عن التيار السلعي الخدمي[4].

–أو هو الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد[5].

وهناك من جمع بين أسباب التضخم، وآثاره، فعرّفه بأنه: حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض[6].

ونظراً لضرورة أن يشتمل تعريف التضخم على الخلل الاقتصادي الهيكلي، فيمكننا تبني التعريف الأخير الآتي:

التضخم: هو تزايد مستمر في الأسعار نتيجة فائض في الطلب الكلي عن إمكانات العرض الكلي، وعن اختلال هيكلي في الاقتصاد[7].

ثانياً: نظريات تفسير التضخم[8]:

حقيقةً ليس هناك من نظرية قادرة بمفردها على تفسير ظاهرة التضخم، فالعوامل التي عزت النظريات المختلفة ظاهرة التضخم إليها غالباً ما تتداخل، مما يصعب التجريد فيه المعرفة السبب من الأثر. وبناءً عليه سنجد آراء مختلفة أحياناً، ومتكاملة أحياناً أخرى لتفسير ظاهرة التضخم.

1. المدرسة التقليدية(الكلاسيكية):

عرف الكلاسيكيون التضخم في القرن السادس عشر بأنه ورم نقدي. وفي العشرينات من القرن العشرين انصب التفسير على رد الفعل النفسي تجاه انفصال النقود الورقية عن الذهب.

وقد تصدرت المعادلة الكمية للنقود للتفسير الرياضي لظاهرة التضخم كما يأتي:

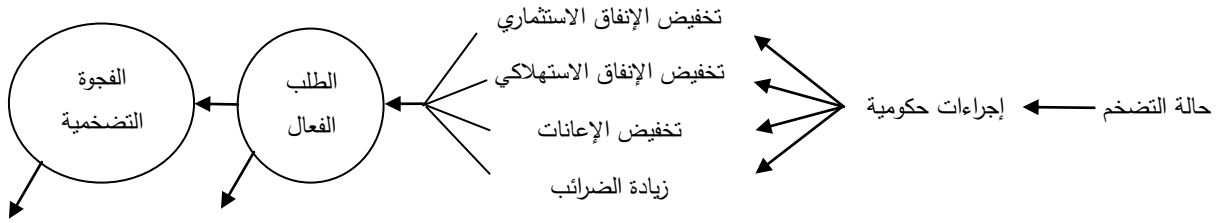
$$M.V = P.T$$

M العرض النقدي، V سرعة دوران النقود، P المستوى العام للأسعار، T كمية السلع والخدمات المنتجة.

2. المدرسة الكينزية:

كان كينز يرى أن التضخم ينجم عن فائض في الطلب الكلي الفعال، أي زيادة الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي عن قدرة الجهاز الإنتاجي لمواكبة زيادة الطلب.

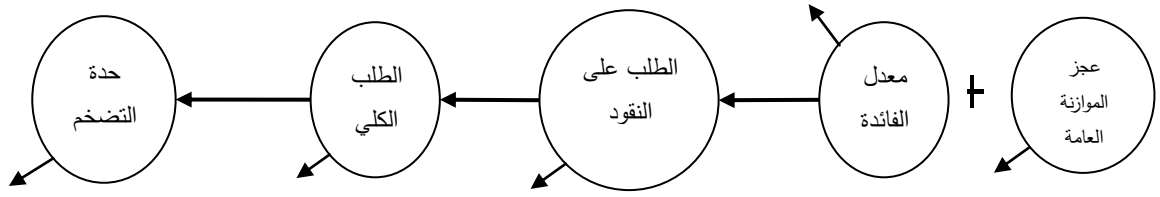
وقد ميز كينز بين "التضخم الجزئي" الحميد الذي يحدث عندما لا يصل الاقتصاد إلى الاستخدام الكامل، ويشكل حافزاً على زيادة الإنتاج، و التضخم البغيض الذي يحدث عندما يصل الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل الذي يستدعي ضغط الإنفاق العام كما يأتي:



3. المدرسة النقدية(شيكاغو):

أعاد ميلتون فريدمان زعيم هذه المدرسة إلى النظرية الكمية في النقود أهميتها، عندما قال إنّ التضخم هو ظاهرة نقدية محضة ناجمة عن الخلل بين عرض النقود، والطلب عليها، وإنّ المسؤولية تلقى على السلطات النقدية التي تفرط في عرض النقود بالنسبة إلى مستوى الإنتاج.

ويعتقد فريدمان أن علاج التضخم يتطلب تطوير العرض النقدي بما يتلائم مع نمو عدد السكان، ونمو الإنتاج؛ إلى جانب تخفيض الطلب على النقود من خلال تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، ورفع سعر الفائدة وفق الآلية الآتية:



4. مدرسة جانب العرض:

يرى أصحابها أن التضخم يعود إلى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. ويقولون: إن زيادة الضرائب تؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج، وارتفاع الأسعار؛ فلابد من تخفيض الضرائب، والتحفيز على الإنتاج.

5. مدرسة التوقعات الرشيدة:

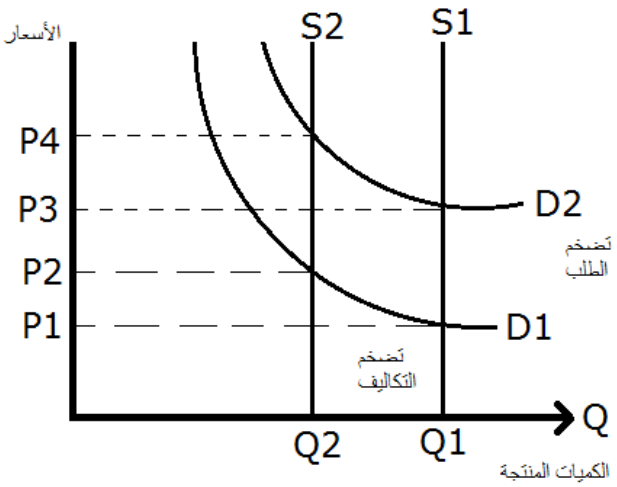
تعيد التضخم إلى الإفراط في إصدار الكتلة النقدية بما لايتناسب مع تطور الإنتاج. وترى أنه ولتخفيف حدة التضخم، لابد من سياسة مالية ونقدية معلنة تقود إلى السلوك الرشيد، بالإضافة إلى عدم زيادة الأجور؛ لأنّها ستؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار.

6. المدرسة المؤسسية:

يمثلها جون غالبريث الذي يعيد التضخم إلى قوة الاحتكارات التي تفرض السعر، والتي تعكس زيادة الأجور أضعافاً على الأسعار. ويرى أنه لابد لحل مشكلة التضخم من تدخل الحكومة بالتعاون مع الشركات الكبيرة، ونقابات العمال.

7. المدرسة الهيكلية:

تعيد هذه المدرسة التضخم إلى الخلل الهيكلي للتوازن الاقتصادي الذي يمس مكونات كل من الطلب والعرض الكليين، وطبيعتهما. وقد انصب اهتمام هذه المدرسة على توصيف ظاهرة التضخم في البلدان النامية.



إذ لم تكن ظاهرة التضخم متجانسة عبر الزمان والمكان، إذ ظهر التضخم الصريح أو الطليق في دول لم تكبحه، ليظهر التضخم المكبوت في الدول التي تدخلت لكبح جماحه، بينما وظهر التضخم المحلي داخل البلد المعني، والتضخم المستورد عبر العلاقات الاقتصادية الدولية، كما وظهر التضخم الجامح أو المفرط نتيجة الإفراط في العرض النقدي، وظهر التضخم المعتدل أو الزاحف الذي يتصف بانخفاض معدله واستمراره.

نلاحظ في بعض الأدبيات الاقتصادية عرضاً لتفسير التضخم باتجاهين، أولهما: "التضخم بجذب الطلب": وهو يرجع سبب التضخم إلى فائض الطلب. وثانيهما: "التضخم بدفع التكاليف": الذي يرجع سبب التضخم إلى زيادة تكلفة الإنتاج الذي يعدُّ الأساس فيها زيادة الأجور. كما نلاحظ في الأدبيات نفسها توصيفاً للتضخم من جهة السبب، فنجد التضخم المالي الناجم عن السياسة المالية، والتضخم النقدي الناجم عن السياسة النقدية، والتضخم الهيكلي الناجم عن اختلالات العرض والطلب.

النتائج والمناقشة:

التضخم في الاقتصاد السوري:

على الرغم من الجهود الحثيثة التي بُذِلَتْ باستخدام السياسات الاقتصادية السورية بغرض كبح التضخم، والمحافظة على الاستقرار النسبي في ارتفاع الأسعار، فقد بقيت عوامل عدة تضغط على الأسعار لرفعها في هذا الاقتصاد. ولعلنا نستطيع ذكر بعضها مع محاولة التجريد لفصل السبب عن الأثر قدر الإمكان.

1. التمويل بالعجز:

لقد كانت الحكومات السورية المتعاقبة ومازالت لعقود من الزمن تعتمد على تمويل الدين العام بالعجز من خلال الاقتراض من المصرف المركزي، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن حجم الدين العام في سورية قد وصل إلى حوالي865 مليار ليرة سورية في عام2010 بعد أن كان حوالي765 مليار ليرة عام2009، أي بزيادة تقدر بحوالي17.35%. وقد بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي حوالي32.5% في عام2010 بعد أن كانت حوالي28.9% في عام2009. وبلغ حجم العبء المالي المترتب حوالي39 ألف ليرة سورية للفرد الواحد عام 2010 [9].وهذا على الرغم من أن الدولة قد شرعت ضرورة تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق إصدار أوراق مالية حكومية من سندات، وأذون خزينة[10].

لقد أدت زيادة تمويل الدين العام في فترة التسعينات إلى عجز القطاع المصرفي عن سداد ديونه، ما أدّى إلى الضغط على المصرف المركزي ليقوم بالإصدار النقدي لتمويل هذا الدين. وقد صدر القانون (37) للموازنة العامة للدولة للعام 2010 الذي نصف المادة (22) منه على السماح بتأجيل سداد الدين العام، وفوائده، والعجوز السابقة كافة المتراكمة حتى نهاية عام 2010 جميعها إلى تاريخ 2025/10/1.

من خلال الجدول (1) القادم يمكننا ملاحظة ما يأتي:

بلغ إجمالي دين القطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة الاقتصادية) حوالي 1004 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2010 بعد أن كان حوالي 593 مليار ليرة في عام 2001، أي بزيادة متوسطة سنوية مقدارها 7.70% خلال المدة الواقعة بين عامي (2001–2010). وشكلت هذه الديون على التوالي 61% و 36% من الناتج المحلي الإجمالي في العامين المذكورين.

جدول (1): ديون القطاع العام – التسليف القطاعي – العجوز التموينية في الاقتصاد السوري خلال المدة (2001 – 2010) (بملايين الليرات السورية)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
(1) الديون الإجمالية للقطاع العام	592705	610020	636814	604178	621591	660487	751679	910420	937037	1004162
(2) ديون المؤسسات العامة الاقتصادية	191020	161639	177566	182331	199195	236772	327862	480183	532197	589341
(3) تسليف القطاع العام	302754	273373	289300	295200	309794	346052	433603	591895	618698	692099
(4) % من إجمالي التسليف	%79.4	%76.50	%72.60	%66.60	%58.20	%57.60	%58.70	%60.30	%55.50	%52.70
(5) تسليف القطاع الخاص	78737	83935	109404	147769	222528	254750	305524	390112	496019	620846
(6) % من إجمالي التسليف	%20.60	%23.50	%27.40	%33.40	%41.80	%42.40	%41.30	%39.70	%44.50	%47.30
(7) إجمالي التسليف	381491	357308	398704	442969	532322	600802	739127	982007	1114717	1312945
(8) العجوز التموينية	33060	31230	27910	26970	29580	30690	33690	33450	56310	62750
(9)الناتج المحلي الإجمالي(أسعار جارية)	974008	1016519	1067265	1266891	1506440	1704974	2017825	2445060	2519151	2791770
(10) نسبة عجز الموازنة من GDP	%5.8	%6.2	%3.6	%5.1	%5.1	%3.4	%3.1	%3.7	%3.8	%5.1
(11) نسبة (1) إلى (9)	%60.85	%60.01	%59.67	%47.70	%41.26	%38.74	%37.25	%37.24	%37.20	%36.00
(12) نسبة (2) إلى (9)	%19.61	%15.90	%16.63	%14.39	%13.22	%13.89	%16.25	%19.64	%21.13	%21.11
(13) نسبة (8) إلى (9)	%3.39	%3.07	%2.62	%2.13	%1.96	%1.80	%1.67	%1.37	%2.24	%2.25

مصدر البيانات الأولية: – النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي خلال سلسلة الأعوام (2006–2010).

–التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2007–2010).

–المجموعة الإحصائية للعام 2010.

– مصدر العجوز التموينية: مديرية الأسعار – وزارة الاقتصاد والتجارة.

إضافةً إلى هذا، فقد شكلت ديون المؤسسات العامة الاقتصادية حوالي 57.74% من حجم إجمالي دين القطاع العام بالمتوسط خلال العامين 2009 و 2010. وتمول هذه الديون بشكل غير مباشر عن طريق مصرف سورية المركزي؛لأنّ هذا الأخير يقوم بالإيعاز إلى المصارف العامة المتخصصة، وخاصة المصرف التجاري السوري والمصرف الزراعي التعاوني للقيام بعملية الإقراض.ومن الجدير ذكره أن المصارف الخاصة قد أسهمت في هذا التمويل عام2010 حسب تصريحات وزارة المالية.

وقد سددت المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب ـ كمثال عن الدعم التمويني لمادة الخبز ـ في عام 2010 مشتريات محاصيل القمح للفلاحين بمبلغ حوالي (56) مليار ليرة، مُوِّلَت من خلال اقتراض (17) مليار من مصرف التوفير، و(33) مليار من المصرف الزراعي التعاوني، و(6) مليار من السيولة المتوفرة لديها. ثم باعت الأقماح المستلمة إلى الشركة العامة للمطاحن التي باعتها بدورها إلى الشركة العامة للمخابز. ومن خلال هذه الحلقة من الدعم ظهر العجز التمويني لدى الشركة العامة للمطاحن التي كان يفترض أن تموله وزارة المالية لتسديد قيمة الأقماح إلى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب؛ ونظراً لأن التسديد لم يتحقق، وصلت عجوزات المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب إلى حوالي (129) مليار ليرة خلال المدة (2005–2009)[11].

ونلاحظ من مراجعة الجدول (1) السابق من ناحية النتيجة أن عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج، قد بلغ بالمتوسط حوالي 4.5% خلال مدة الدراسة. وكانت نسبة العجز التمويني من الناتج بالمتوسط خلال المدة ذاتها 2.3%.

2. السياسة الاحتكارية للائتمان:

وبالعودة إلى الجدول (1) السابق يمكننا ملاحظة ما يأتي:

انخفضت نسبة تسليف القطاع العام من إجمالي التسليف الحكومي من حوالي 79% عام 2001، فأصبحت حوالي 53% عام 2010، مقابل ارتفاع نسبة إقراض القطاع الخاص من حوالي 21% في عام 2001وأصبحت حوالي 47% عام 2010.إضافة إلى هذا فإن السياسة الائتمانية الحكومية السورية أقرب ما تكون من الحكومة وإليها خلال مدة الدراسة.

ومن الجدير ذكره أن معظم الإحصاءات التي تناولت الائتمان أشارت إلى أن الائتمان في معظمه تضخمي؛ لأنه يتجه إلى تمويل النشاط التبادلي التجاري أكثر من اتجاهه نحو تمويل القطاعين الزراعي والصناعي، كما سنلاحظ لاحقاً.

جدول (2): احتساب الفجوة التضخمية والتضخم – الرقم القياسي – المخفض الضمني في الاقتصاد السوري خلال المدة (2001 – 2010)(بملايين الليرات السورية)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
(1) الكتلة النقدية M1	419939	503030	550316	610859	697700	687438	731669	827260	916018	1063510
(2) العرض النقديM2	730393	875427	946756	1073550	1200692	1310694	1472608	1656100	1810734	2041040
(3) سرعة دوران النقود	1.30	1.20	1.13	1.18	1.24	1.30	1.37	1.48	1.39	1.32
(4) الناتج المحلي الإجمالي (أسعار جارية)	974008	1016519	1067265	1266891	1506440	1704974	2017825	2445060	2519151	2791770
(5) الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	103.00	104.00	109.30	114.10	122.60	110.03	114.98	132.40	136.11	142.10
(6) معدل التضخم السنوي حسب الرقم القياسي	%3.00	%0.97	%5.10	%4.39	%7.45	%10.03	%4.50	%15.15	%2.80	%7.33

(7) المخفض الضمني للناتج	%102.50	%101.00	%104.88	%116.33	%130.23	%140.32	%157.15	%182.26	%177.13	%189.96
(8)التضخم حسب المخفض الضمني	%2.50	%1.46-	%3.84	%10.92	%11.95	%7.74	%11.99	%15.98	%2.81-	%7.14
(9) نسبة M1إلىM2	%57.50	%57.50	%58.10	%57.00	%58.12	%52.45	%49.70	%50.00	%51.00	%52.12
(10) نسبةM2 إلى الناتج	%75.00	%86.12	%88.71	%84.74	%79.70	%76.87	%73.00	%67.73	%71.88	%73.11
(11) معدل النمو السنويللعرض النقديM2	-	%19.86	%8.15	%13.39	%11.84	%9.16	%12.35	%12.46	%9.34	%12.72
(12) معدل النمو السنوي للناتج	-	%4.36	%5.00	%18.70	%18.91	%13.18	%18.35	%21.17	%3.03	%10.82
(13) معدل النمو الاقتصادي	%6.8	%5.9	%1.1	%6.9	%6.2	%5.1	%5.7	%4.5	%6.1	%3.2
(14) الزيادة في العرض النقدي M2	-	145034	71329	126794	127142	110002	161914	183492	154634	230306
(15) الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	950248	1006431	1017619	1089027	1156714	1215082	1284035	1341516	1422178	1469700
(16) الزيادة في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	-	56183	11188	71408	67687	58368	68935	57481	80662	47522
(17) الفجوة التضخمية	-	96164	60920	56401	56882	47041	82855	112532	51934	164310
(18) معدل التضخم حسب الفجوة التضخمية	-	%9.5	%5.7	%4.5	%3.8	%2.8	%4.1	%4.6	%2.1	%5.9
(19) معدل النمو السنوي للناتج الحقيقي	-	%5.9	%1.11	%7.00	%6.22	%5.05	%5.67	%4.48	%6.01	%3.34

-مصدر البيانات الأولية: - النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي خلال سلسلة الأعوام (2006-2010).

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2007-2010).

-المجموعة الإحصائية للعام 2010.

-ملاحظة: احتُسِبَت الفجوة التضخمية وفق طريقة صندوق النقد الدولي. (وقد شرحت في الصفحة (11)) اللاحقة.

3. العرض النقدي:

تأتي سياسة زيادة العرض النقدي نتيجةً لسياسة التمويل بالعجز لتصبح سبباً محتملاً لارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد السوري.

- قياس التضخم في العرض النقدي:

➢ معامل الاستقرار النقدي: هو تعادل معدل التغير في العرض النقدي مع معدل التغير في الناتج المحلي الحقيقي[12].

بالعودة إلى الجدول (2) والتطبيق نجد ما يأتي:

-بلغ وسطي معدل التغير في العرض النقدي (M2) خلال المدة (2001-2010) حوالي 12.14%.

-بلغ وسطي معدل التغير في الناتج المحلي الحقيقي خلال المدة (2001-2010) حوالي 5%.

-هناك فائض في القوة الشرائية بمقدار 12.14% - 5% = 7.4%. وهذا الفائض يفوق نمو المتاح من السلع والخدمات خلال مدة الدراسة، ويؤدي إلىارتفاع الأسعار.

➢ الفجوة التضخمية النقدية = تغير عرض النقود M2 − $\left(\frac{\text{عرض النقود M2}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times \text{تغير الناتج المحلي الحقيقي}\right)$

⇐ معدل التضخم = الفجوة التضخمية ÷ الناتج المحلي الحقيقي(وهي الطريقة المتبعة في صندوق النقد الدولي)[13]

بالعودة إلى الجدول (2) نلاحظ ما يأتي:

-ازدادت الفجوة التضخمية من حوالي (96) مليار ليرة عام 2001، لتصبح حوالي (164) مليار وبمعدل زيادة يقدر بحوالي 70.83%. وقد بلغ وسطي معدل التضخم المحسوب على أساس الفجوة التضخمية،وذلك كنسبة من الناتج حوالي 4.78% خلال مدة الدراسة.

➢ كمية النقود المثلى:

-كمية النقود المثلى = $\left(\frac{\text{العرض النقدي}}{\text{الناتج الاسمي}} \times \text{الناتج الحقيقي}\right)$[14]

بالعودة إلى الجدول (2) نلاحظ:

كمية النقود عامالمثلى 2010 = $\left(1470 \times \frac{2041}{2792}\right)$ = 1075 ملياراً

⇐ فائض العرض النقدي = 2041 − 1075 = 966 ملياراً

- من خلال الجدول (2) السابق،وربطاً مع النظرية الكمية:

بلغ معدل نمو العرض النقدي (M2) بالمتوسط السنوي حوالي 12% خلال المدة (2001-2010)، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بالمتوسط السنوي حوالي 5% خلال المدة ذاتها.فلو اخذنا بالاهتمام سرعة دوران النقود التي بلغت في الجدول نفسه بالمتوسط حوالي (1.3) مرة، فإن عرض النقود (M2) يفترض ألا يزداد نموه عن حوالي 4% ليواكب الزيادة في معدل النمو في الناتج الحقيقي. وهذا يظهر أيضاً زيادة في نمو العرض النقدي خلال مدة الدراسة، وكأن العرض النقدي يسهم في تحقيق نمو وهمي غير حقيقي في الناتج، ما أدى إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 103 عام 2001إلى122.60 عام 2005بالنظر إلى أنّ عام 2000 سنة أساس. ثم من 110.03 عام 2006إلى142.10 عام 2010بالنظر إلى أنّ عام 2005 سنة أساس. وكان وسطي معدل التضخم السنوي حسب الرقم القياسي حوالي 6% بينما بلغ حسب المخفض الضمني حوالي 7%.

- ومن المؤشرات التضخمية أيضاً، ارتفاع نسبة النقد في التداول الذي يمثل الوجه الآخر لانخفاض النقود المصرفية، أو نقود الودائع، إذ يشير الجدول نفسه إلى أن نسبة (M1) إلى (M2) في الاقتصاد السوري بالمتوسط خلال المدة (2001-2010) تصل إلى حوالي 54%، وهذا يؤدي إلى تقلبات كثيرة في العملة الوطنية، ويخفض من جهة ثانية إمكانيات زيادة الإنتاج التي كانت من الممكن أن تتحقق من خلال زيادة الإيداع في المصارف.

4. التوسع في الطلب الكلي:

-التوسع في الإنفاق الاستهلاكي:

بالعودة إلى المجموعة الإحصائية نلاحظ أن الاستهلاك الكلي قد ازداد في الاقتصاد السوري من حوالي (713) مليار ليرة عام 2001 ليصل إلى حوالي (2038) مليار عام 2010 بمعدل زيادة يقدر بحوالي (186%). وكان النصيب الأكبر هو لزيادة الاستهلاك النهائي الخاص عن العام، إذ ازداد الاستهلاك النهائي الخاص من حوالي (591) ملياراً، ونسبة حوالي 61% من الناتج عام 2001، ليصبح (1691) ملياراً،ولكنه حافظ على نسبة 61% من الناتج عام 2010.

-التوسع في الإنفاق الاستثماري:

عادة ما تؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري إلى زيادة العرض الكلي، إلا أن الدراسة المتأنية للاستثمارات السورية خلال المدة (2001–2010) من خلال المجموعات الإحصائية تظهر زيادة في الاستثمارات الخدمية من 55% عام 2001 إلى 70% عام 2010، وذلك على حساب الاستثمارات في الإنتاج المادي التي تراجعت من 45% عام 2001 لتصل إلى 30% عام 2010. وهذا يعني عدم مواكبة العرض المادي من السلع والخدمات للزيادة المضطردة في الطلب الاستهلاكي.

-صافي الصادرات:

تغير واقع الميزان التجاري السوري–بسبب سياسة الانفتاح– من فائض يقدر بحوالي (62) ملياراً ليرة عام 2001، إلى عجز بلغ حوالي 52 ملياراً عام 2009، ثم إلى فائض يقدر بحوالي (9) مليارات ليرة عام 2010. وقد كان تناقص فائض الميزان التجاري ناتجاً عن سياسة السماح الواسع بالاستيراد.

الفجوة التضخمية الطلبية = (استهلاك كلي+استثمار كلي+صادرات)–(الناتج الحقيقي+المستوردات)[15].

الفجوة التضخمية الطلبية عام 2010 = (2038 + 280 +912) – (1470 + 903) = 857 ملياراً. (حسب المجوعة الإحصائية)، وبناءً عليه تكون نسبة هذه الفجوة من الناتج حوالي 31%.

5. ارتفاع تكاليف الإنتاج:

هناك عوامل عدة تلعب بدورٍ في ارتفاع تكاليف المنتجات السورية:

-رفع الدعم عن أسعار الطاقة (الفيول والمازوت) عام 2008، إذ ارتفع سعر المازوت من (7.5) ل.س إلى (25) ل.س لكل ليتر؛ وبمعدل زيادة يقدر بحوالي 230%.

-العمالة الزائدة في القطاعين العام والخاص التي تمثل البطالة المقنعة التي تؤدي إلى زيادة الأجور؛ فعلى سبيل المثال ارتفعت الأجور كنسبة من تكاليف القطاع العام الصناعي من 6.8% عام 2004 لتصبح 9.1% عام 2005، كما أوردت المجموعة الإحصائية.

-التضخم المستورد: الذي يتمثل بارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج، إذ تقدر نسبة المستوردات من المستلزمات الضرورية للصناعة حوالي 49% من إجمالي المستوردات السورية، حسب المجموعة الإحصائية.هذا ويمكن تقدير التضخم المستورد كما يأتي:

التضخم المستورد = (قيمة المستوردات ÷ الناتج المحلي الحقيقي) × معدل التضخم في الدول المتقدمة[16]

التضخم المستورد في الاقتصاد السوري عام 2010 = (903 ÷ 1470) × 7.3% = 4.48%

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم المستورد يمس الاستهلاكين النهائي والوسيط.

6. ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية:

كلما ازدادت نسبة المستوردات الغذائية من إجمالي المستوردات، أدى ذلك إلى زيادة حساسية الاقتصاد لاستيراد التضخم، إذ تشير المجموعة الإحصائية إلى أن أسعار المستوردات السورية قد ارتفعت من حوالي 30% عام 2001 لتصل إلى حوالي 32% عام 2010 كنسبة من الناتج. وقد بلغ وسطي الميل الحدي للاستيراد نسبة 42% خلال المدة ذاتها، وبلغت المستوردات الغذائية- على سبيل المثال- نسبة 11.9% من إجمالي المستوردات عام 2008، ما أدّى إلى زيادة تأثر الاقتصاد السوري بالارتفاع العام لأسعار الأغذية.

7. الاختلالات الهيكلية:

على الرغم من الجهود الحكومية الحثيثة مازال الاقتصاد السوري يعاني -كغيره من الاقتصادات النامية- من خلل هيكلي، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الذي يرافقه ارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك، ما أظهر طلباً متزايداً مقابل عرض غير مرن، أي أن هناك فجوة سالبة في العرض تدفع الأسعار إلى الارتفاع.

-فجوة الموارد المحلية: من شروط تحقق التوازن في الاقتصاد تعادل الاستثمار المتوقع مع الادخار المتوقع؛وبالعودة إلى المجموعة الإحصائية، نجد أن الاستثمار قد بلغ عام 2001 حوالي (191) مليار ليرة مقابل (180) ملياراً للادخار الكلي. وهذا الفائض في الطلب الاستثماري كان في معظم سنوات الدراسة عدا عام 2010، إذ ظهر انكماش بزيادة الادخار عن الاستثمار ليبلغا على التوالي (618) ملياراً و(580) ملياراً.

-تراجع نمو القطاعات الإنتاجية الأساسية:

أُشير سابقاً إلى تزايد نسبة الاستثمارات الخدمية على حساب تناقص استثمارات الإنتاج الأساسية، بمقابل تزايد نمو الطلب الاستهلاكي، فكان وسطي معدل نمو القطاع الصناعي-حسب المجموعة الإحصائية وخلال مدة الدراسة- حوالي 3.2%،في حين تراجع القطاع الزراعي بنسبة 1.8%، لينمو قطاع البناء والتشييد بمعدل 8.2%، أمّا القطاع التجاري، فقد نما بمعدل 9.8%، ما أظهر النمو القطاعي نمواً تبادلياً تضخمياً.

-يعد معدل النمو السكاني في سورية الذي بلغ حوالي 2.5% خلال مدة الدراسة-كما تشير الإحصاءات الرسمية- من المعدلات العالية عالمياً. وهي تقود إلى زيادة الطلب المرافق لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، مما يؤدي إلى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع.

8. السياستان المالية والنقدية:

رغم ما بذلته الحكومات من جهود في السياسة النقدية، إلا أننا نلاحظ أن أسعار الفائدة شبه ثابتة، إلى جانب سوق مالية ونقدية غير مفعَّلَة، ما يعيق تدخل المصرف المركزي لاستخدام أسعار الفائدة، والخصم، والسوق المفتوحة للتحكم بمستوى التضخم.

وعلى صعيد السياسة المالية ورغم الجهود الحكومية الكبيرة فإن أهم مشكلات الاقتصاد السوري تكمن في تشريعات النظام الضريبي وتطبيقاته، فهو يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة،ويقابله ارتفاع مطلوب في الإنفاق العام لتمويل مشاريع البنية التحتية، وتمويل التنمية المستدامة.وتشير بعض الدراسات إلى أن نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي لم تتجاوز 14% في الاقتصاد السوري خلال المدة (2005 – 2008)[17].

9. سياسة التجارة الخارجية والقطع:

تميل حدود التبادل الدولي في الاقتصاد السوري لصالح العالم الخارجي وعلى حساب هذا الاقتصاد؛ لأنّ سلة الصادرات السورية في معظمها من المواد الأولية التي يتسم عرضها بضعف المرونة، مقابل مستوردات يغلب على سوقها بأنه سوق البائعين. إضافةً إلى هذا فإنّ ضعف نسبة القيمة المضافة في الصادرات السورية يؤدي إلى انخفاض حصيلة ميزانها التجاري من القطع الأجنبي؛ ما يسبب إمكانية ارتفاع سعر الصرف الأجنبي؛ وهو الوجه الآخر لانخفاض قيمة العملة الوطنية، وزيادة حدة التضخم.

وبهدف محاولة تعميق التحليل الكمي أُدخِلت البيانات من الجدول (2) السابق على برنامج SPSS، فعُدَّ العرض النقدي متغيراً مستقلاً، وعُدَّ معدل التضخم السنوي حسب الفجوة التضخمية متغيراً تابعاً خلال المدة (2001–2010) في سورية، وبناءً عليه يمكننا ملاحظة ما يأتي:

تشير قيمة معامل التحديد 0.842– الواردة في الجدول (3) اللاحق– إلى أن نسبة التباين في معدل التضخم التي فُسِرت بواسطة معادلة الانحدار قد بلغت 84.2% ؛ وهذا يعني أن مرد تغير معدل التضخم السنوي يعود لتغير العرض النقدي، وبشكل طردي.

Table (3) Model Summary(b)

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.9862	.790	.842	.918(a)	1

a Predictors: (Constant), الزمن, العرض النقدي

b Dependent Variable: التضخم

من خلال الجدول (4) اللاحق يمكن استنتاج المعادلة الرياضية الدالة على العلاقة بين العرض النقدي متغيراً مستقلاً، والتضخم متغيراً تابعاً خلال مدة الدراسة (2001 – 2010)، إذ نلاحظ أنه كلما ازداد العرض النقدي بمقدار مليار ليرة سورية، ازداد معدل التضخم بمقدار (0.314)%– شريطة انعدام أثر العوامل الأخرى – وهذه الزيادة معنوية عند مستوى دلالة 10%.

وبناءً عليه يمكن صياغة المعادلة المعبرة عن العلاقة كما يأتي:

$$Y = -13.629 + 0.314X_1 - 4.957\ X_2$$

التضخم العرض النقدي الزمن

Table (5) ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	31.180	2	15.590	16.028	.004[a]
	Residual	5.836	6	.973		
	Total	37.016	8			

a. Predictors: (Constant), الزمن, العرض النقدي

b. Dependent Variable: التضخم

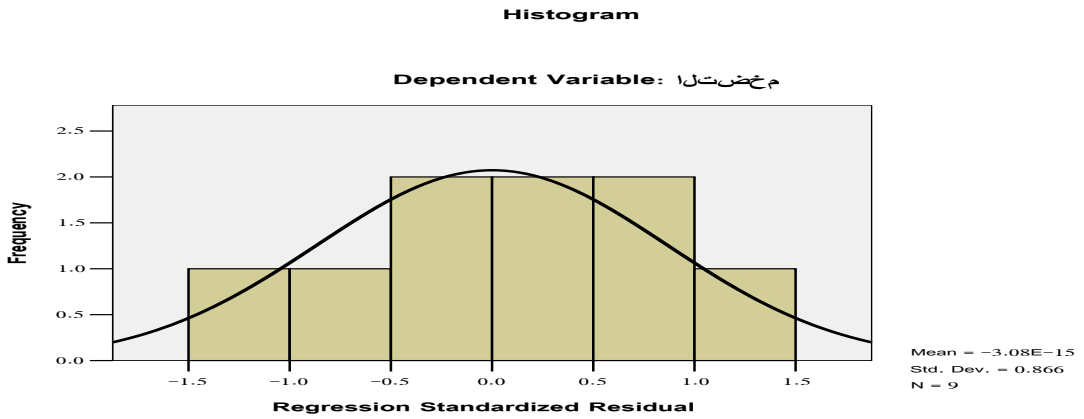
يشير الجدول (5) اللاحق إلى أن نموذج الانحدار ككل هو أنموذج معنوي كون إلى أن احتمال قبول فرضية العدم المتعلقة بعدم معنوية النموذج هو أقل من مستوى الدلالة 10%، أي أن العلاقة الرياضية بين العرض النقدي متغيراً مستقلاً، و التضخم متغيراً تابعاً هي علاقة لها معنى.

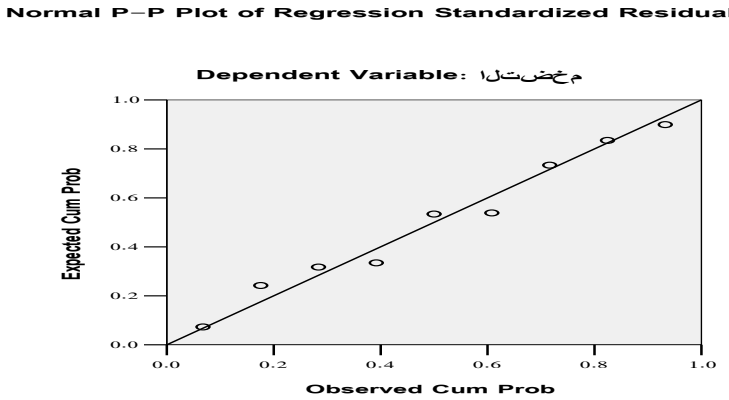
Table (4) Coefficients[a]

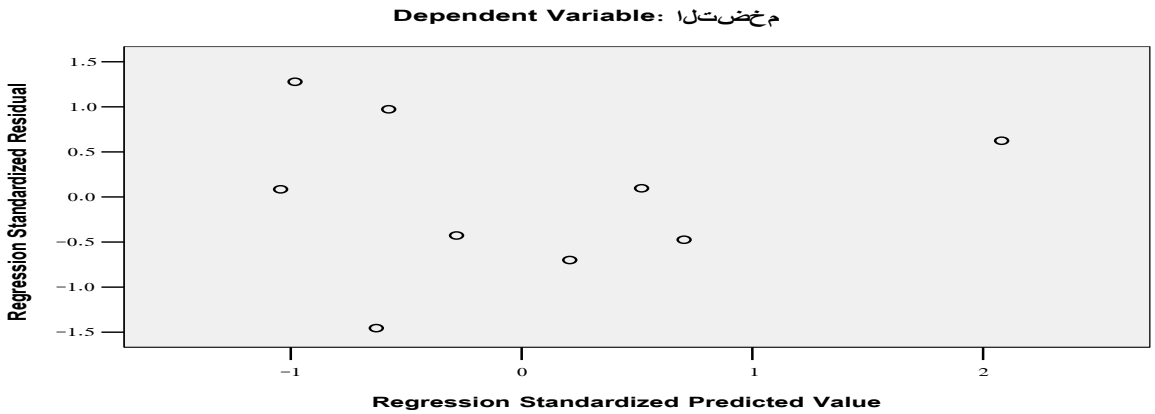
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-13.629	4.461		-3.055	.022
	العرض النقدي	.314	.068	5.836	4.648	.004
	الزمن	-4.957	.986	-6.311	-5.026	.002

a. Dependent Variable: التضخم

تشير الأشكال البيانية الثلاثة اللاحقة إلى أن أخطاء أنموذج الانحدار قد حققت الفرضية المتعلقة بخضوع أخطاء النموذج للتوزيع الطبيعي، كما أنها حققت فرضية تجانس تباين الأخطاء، وهذا يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين المدروسين هي علاقة معنوية؛ كما ذكرنا سابقاً.


Histogram
Dependent Variable: التضخم
Frequency
Regression Standardized Residual
Mean = −3.08E−15
Std. Dev. = 0.866
N = 9


Normal P−P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: التضخم
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob


Scatterplot
Dependent Variable: التضخم
Regression Standardized Residual
Regression Standardized Predicted Value

الاستنتاجات والتوصيات:

على الرغم من الجهود التي بُذِلَتْ باستخدام السياسات الاقتصادية، والتي حافظت إلى حد كبير على المستوى العام للأسعار، وسعر الصرف لعقود، فمازالت عوامل عدة تضغط على الأسعار لرفعها في الاقتصاد السوري خلال المدة (2001-2010):

-لاحظنا أن الدين العام قد ازدادت نسبته من الناتج خلال مدة الدراسة، وقد بلغت حصة المؤسسات العامة الاقتصادية من هذا الدين نتيجة الدعم حوالي 50%، وقد مولت بمعظمها بالاقتراض عن طريق المصرف المركزي.

-أشارت الدراسة إلى أن الائتمان الحكومي اتجه في معظمه إلى تمويل النشاط التبادلي التجاري على حساب تمويله للقطاعين الزراعي والصناعي خلال مدة الدراسة، ما خفض من مستوى الإنتاج المادي السلعي.

-بيّن احتساب معامل الاستقرار النقدي وجود فائض في القوة الشرائية بنسبة 7.4% عن النمو الحقيقي للسلع والخدمات.

-ازدادت الفجوة التضخمية بالمتوسط السنوي خلال مدة الدراسة بنسبة حوالي 7.9%، فبلغ الوسطي السنوي لمعدل التضخم المحسوب على أساس الفجوة التضخمية نسبة 4.78%.

-أظهر احتساب كمية النقود المثلى فائضاً في العرض النقدي، إذ بلغ معدل نمو العرض النقدي بالمتوسط حوالي 12% مقابل 5% لنمو الناتج الحقيقي، فمع الأخذ بعين الاهتمام سرعة دوران النقود كان فائض العرض النقدي عن الناتج الحقيقي حوالي 8% خلال مدة الدراسة. وقد لاحظنا ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى حوالي 142.1 عام 2010. كما كان وسطي معدل التضخم السنوي حسب الرقم القياسي حولي 6%، وحسب المخفض الضمني 7% خلال المدة ذاتها.

-بلغت نسبة النقود في التداول من العرض النقدي حوالي 54% خلال مدة الدراسة، وهذه النسبة المرتفعة تؤدي إلى تقلبات كثيرة في قيمة العملة الوطنية، يرافقها انخفاض في الإنتاج المحتمل عن الحال فيما لو تحولت هذه النقود إلى ودائع مصرفية.

-ازداد الاستهلاك النهائي الخاص بالمتوسط السنوي خلال مدة الدراسة حوالي 20.7%. وقد لاحظنا ازدياد الاستثمارات الخدمية من نسبة 55% من الاستثمارات عام 2001،وأصبحت 70% عام 2010؛ مقابل تراجع نسبة الاستثمارات في الإنتاج المادي من 45% عام 2001 كنسبة من الاستثمارات، ووصلت إلى حوالي 30% عام 2010، ما أدى إلى خلل هيكلي يتمثل في زيادة الطلب مقابل انخفاض العرض المادي من السلع.

-سببت سياسة الانفتاح تراجعاً في واقع الميزان التجاري السوري لجانب الصادرات،وقد ازدادت الفجوة الطلبية من الناتج، فوصلت إلى حوالي 31% عام 2010.

-أدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى ارتفاع تكاليف المنتجات السورية، وخاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة من مدة الدراسة. إلى جانب تزايد الأجور في القطاعين العام والخاص التي أدت جميعها إلى ارتفاع الأسعار.

-ازدادت نسبة التضخم المستورد في المستوردات السورية، فوصلت إلى حوالي 4.48% عام 2010.وقد ارتفعت أسعار المستوردات السورية من حوالي 30% من الناتج عام 2001، ووصلت إلى حوالي 32% عام 2010.

-لاحظنا خلال مدة الدراسة وجود فائض في الاستثمار عن الادخار عدا العام 2010 الذي ازداد فيه الادخار عن الاستثمار. ولكن نمو الاستثمارات هذا لم ينعكس في الزيادة المطلوبة من الإنتاج المادي، فكان نمو القطاعين

التجاري والعقاري بنسبة حوالي 9.8%، و8.2% لكل منهما على التوالي؛ مقابل نمو للقطاع الصناعي بنسبة 3.2%، وتراجع للقطاع الزراعي بنسبة 1.8%، ما أظهر نمواً قطاعياً تبادلياً ملحوظاً، وليس إنتاجياً خلال المدة المدروسة.

–كان لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي عن مواكبة الزيادة في الطلب الكلي أثراً في ازدياد حجم فجوة العرض السالبة، وبالتالي أدى إلى اتجاه أسعار السلع، والخدمات إلى الارتفاع.

–أسهم انخفاض القيمة المضافة في سلة الصادرات السورية في انخفاض حصيلة الميزان التجاري من القطع الأجنبي.

–في الدراسة الإحصائية عُدَّ تغير العرض النقدي متغيراً مستقلاً، مقابل النظر إلى معدل التضخم على أنه متغير تابع.وقد أشارت الدراسة إلى أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة لها معنى، ودلالة إحصائية.

–أظهرت الدراسة الإحصائية أن نسبة 84.2% من تزايد معدل التضخم السنوي خلال مدة الدراسة تعود إلى التزايد السنوي في العرض النقدي.

–أشارت المعادلة المعبرة عن الارتباط بين المتغيرين إلى وجود علاقة طردية موجبة بين العرض النقدي متغيراً مستقلاً، ومعدل التضخم متغيراً تابعاً خلال المدة المدروسة.

في الواقع يمكن متابعة التخفيف من حدة التضخم في الاقتصاد السوري من خلال حزمة من الإجراءات المتكاملة:

–إذ لابد من الكف عن التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة من خلال الإسراع بإصدار أذون الخزينة وسنداتها لتمويل الدين العام، والعجوز التموينية السورية كلياً وليس جزئياً؛ خاصة بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 60 للعام 2007 الذي نص على ذلك.

–ضرورة إعادة النظر بسياسة الدعم التي تتبعها الدولة منذ عقود؛ خاصةً أنّ الدعم يُفترض أن يصل إلى الفقراء والمستحقين وحدهم، وليس إلى الفقراء والأغنياء على حد سواء.

–زيادة نسبة الائتمان الحكومي الذي يمول القطاعين الزراعي والصناعي على حساب القطاع التجاري بغرض زيادة الإنتاج المادي السلعي في الاقتصاد السوري.

–تحقيق معامل الاستقرار النقدي، وتخفيض فائض القوة الشرائية عن النمو الحقيقي للسلع والخدمات.

–تخفيض الفجوة التضخمية لرفع مستوى استقرار قيمة النقد الوطني.

–ضرورة لحظ كمية النقود المثلى لتقريب المستوى المطلوب من نمو العرض النقدي من مستوى النمو الحقيقي للناتج.

–تخفيض نسبة النقود في التداول بغرض تخفيض تقلبات قيمة العملة الوطنية من جه، ورفع مستوى الإنتاج من خلال زيادة الودائع المصرفية من جهة ثانية. إذ لابد من إجراءات لامتصاص فائض الكتلة النقدية من التداول.

–لأنّ التضخم يتعارض مع النمو الاقتصادي، فلابد من قيام الدولة بتوفير الاستقرار النقدي من خلال تحقيق التناسب العلمي بين نمو العرض النقدي، ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات.

–زيادة العرض السلعي في الاقتصاد السوري من خلال تشجيع زيادة الاستثمارات في الإنتاج المادي السلعي على حساب الاستثمارات الخدمية.

–متابعة التراجع عن سياسة الانفتاح لتحسين واقع الميزان التجاري السوري.

-ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية (أسعار الفائدة، وأسعار إعادة الخصم، والتدخل في السوق المالية ...) بغرض مواجهة التضخم.

-ضرورة الإصلاح الضريبي نظاماً وتطبيقاً؛ لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي، فتزداد الإيرادات العامة، وينخفض عجز الموازنة العامة.

-يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق العام لتمويل مشاريع استثمارية ذات جدوى مقابل ضغط الإنفاق الحكومي غير المنتج، إلى زيادة العرض، وتخفيض فائض الطلب؛ وبالتالي التخفيض من حدة ارتفاع الأسعار.

-متابعة تطوير القطاع الزراعي ودعمه الذي يقدم إشباعاً للحاجات المتنامية للأغذية وللصناعات المحلية.

-متابعة تطوير الصناعات المحلية؛وخاصة الغذائية منها وذلك بغرض تخفيض الطلب على الاستيراد.

-ضرورة تنويع الإنتاج الوطني لرفع القيمة المضافة في سلة الصادرات السورية.

-رفع مستوى التكامل بين السياسات الاقتصادية، ولاسيما السياسة المالية والنقدية.

-تطبيق خطة اقتصادية مالية ونقدية متكاملة تتضمن الأولويات والمتغيرات الهيكلية والاقتصادية لكبح جماح التضخم.

-في مواجهة التضخم سلة من الإصلاحات الاقتصادية المتكاملة؛ لأن التضخم ظاهرة تمس الاقتصاد بكامله، وتصبح لصيقة بهيكله.

خلاصة القول: يمكن لحزمة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية أن تؤدي إلى متابعة التخفيف من حدة التضخم في الاقتصاد السوري.

المراجع:

1. زينب عوض الله: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998، ص(245).
2. إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عمان، دار وائل للنشر، 1999، ص(145).
3. مجدي عبد الفتاح سليمان: علاج التضخم والركود الاقتصادي، القاهرة، دار غريب للنشر، 2002، ص (34).
4. خالد الوزني، أحمد الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الأوائل للنشر، 2003، ص(249).
5. أنس البكري، وليد صافي: النقود والبنود بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر، 2002، ص (197).
6 . Alex Cukierman: Inflation, stagflation, relative prices, and imperfect information, lightning source UK ltd. Milton Keynes, UK, 2008, p (65-66).
7. بول أ. ساموسلون، ويليام د. نوردهاوس: الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة د. أسامة الدباغ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 2001، ط 15، ص(607).
8. David Miles, Andrew Scott: Macroeconomics, 2ED, Wiley, UK, London, (2005), P(261).
9.-The Economist N8698 September (2010) p(16).
-The Economist N8703 September (2010) p(22).
10. المرسوم التشريعي رقم 60 تاريخ 2007/10/1.

11. – صحيفة تشرين، العدد 11146 تاريخ 2010/11/29 صفحة (9).
–صحيفة الثورة، العدد 13302 تاريخ 2010/12/22 صفحة (13).
–زيارة ميدانية إلى المؤسسة العامة للحبوب.
12. – د منهل شوتر،د رضوان العمار: النقود والبنوك، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، 1996، ص (173–174).
– د محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص(315).
13.– نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، الإسكندرية، الطبعة 2، 1984، ص(239–240).
– د رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص(154).
14. د. علي كنعان: النظام النقدي والمصرفي السوري، دمشق، دار الرضا، 2002، ص(245).
15. د رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص(159–160).
16. Khalid A. Al-Bassam, Domestic and External Sources of Inflation in Saudi Arabia: An empirical study, J.KAU: Ecom & Adm., Vol.13, No.1, pp.3-30 (1420A.H./1999A.D.)
17. د. حسين القاضي:السياسة الضريبية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، (5)، 2011/3/1، ص(23).